الأمم المتحدة

E/CN.3/2025/13

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2024
Arabic
Original: English

**اللجنة الإحصائية**

**الدورة السادسة والخمسون**

نيويورك، 4-7 آذار/مارس 2025

البند 3 (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

**بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية**

## تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

### مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 312/2024 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي يقدم إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه.

* E/CN.3/2025/1.

24-22939 (A) 090125 140125

الرجاء إعادة استعمال الورق

# أولا - مقدمة

1 - اتخذت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخامسة والخمسين، المعقودة في الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024، المقرر 109/55 (انظر E/2024/24-E/CN.3/2024/36، الفصل الأول، الفرع جيم)، الذي فيه:

(أ) أيّدت التحديث المقترح للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، مُشيرةً إلى ضرورة أن يستمر الإطار في الاستجابة لما يستجد من طلب على البيانات البيئية والاقتصادية المتكاملة لدعم السياسات المتعلقة بتغير المناخ والاقتصاد الدائري والحد من مخاطر الكوارث وإدارة الموارد والنمو الأخضر وفرص العمل الخضراء والتنوع البيولوجي وسياسات أخرى، وأن يكون متسقا مع النظام المحدث للحسابات القومية وميزان المدفوعات ومع المعايير والتصنيفات والأدلة الأخرى المنقحة مؤخرا حسب الاقتضاء، وطلبت إلى لجنة الخبراء أن تقدم إليها في دورتها المقبلة قائمةَ المسائل وخريطة الطريق لاستكمالها؛

(ب) شجعت البلدان والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة على المشاركة النشطة في تحديث الإطار والمساهمة فيه ماليا وعينا؛

(ج) رحبت باستخدام المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كأساس منهجي لمؤشرات رئيسية متعددة من مؤشرات إطار الرصد الخاص بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ودعت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى العمل مع جهات التنسيق المعنية بالتنوع البيولوجي، وشجعت لجنةَ الخبراء على دعم تنفيذ إطار الرصد وتيسير التعاون بين الأوساط الإحصائية والأوساط المعنية بالتنوع البيولوجي من أجل تعزيز الرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني؛

(د) رحبت بالتقدم الذي أحرزته لجنة الخبراء في زيادة تطوير قواعد بيانات النظام العالمي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية، ولا سيما إرساء مجموعات بيانات عالمية لحسابات الانبعاثات الجوية وحسابات الطاقة، وشجعت البلدان على تقديم البيانات ونشر حساباتها؛

(هـ) شجعت لجنة الخبراء على مواصلة مشاركتها في المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات لتدعم بالأخص العمل على سد الثغرات في البيانات المتعلقة بتغير المناخ، ولتعزز الحسابات؛

(و) رحبت بالجهود التي تبذلها لجنة الخبراء للدفع بعجلة خطة البحث الخاصة بالمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ووضع أساليب وتوجيهات وأدوات لدعم تنفيذ الحسابات واستخدامها في المبادرات الدولية؛

(ز) رحبت بالتقدم المحرز في التنفيذ القطري لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأشارت إلى أهمية الشراكات والتعاون الإقليمي وشبكات الممارسين وشبكة جهات التنسيق الخاصة بهذا النظام في دعم التنفيذ، وشجعت لجنة الخبراء على زيادة تسريع وتيرة تنفيذ الإطار والمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ح) أيّدت الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية واللجان الإقليمية ومعاهد التدريب الإحصائي في تقديم المساعدة التقنية وتنظيم حلقات العمل وأنشطة التدريب وتطوير أدوات التجميع، وأشارت إلى أهمية ضمان الاستمرار في إتاحة الموارد لهذا العمل؛

(ط) أعربت عن تقديرها لتعاون لجنة الخبراء مع منظمة السياحة العالمية في وضع الإطار الإحصائي لقياس استدامة السياحة، ولاحظت اهتمام البلدان بهذا الموضوع، وشجعت لجنة الخبراء على مواصلة التعاون في هذا المجال؛

(ي) رحبت ببرنامج عمل فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، بما في ذلك مشاركته في تحديث الإطار.

2 - ويُنَظَّم عملُ لجنة الخبراء وفق أربعة مجالات عمل عامة، ويتولى أعضاء المكتب إدارة عناصر برنامج العمل ذات الصلة، على النحو المتفق عليه في ولاية اللجنة وإدارتها. ومجالات العمل هي: المجال ألف، التنسيق والاتصال، بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء؛ والمجال باء، التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى، الذي ينقسم إلى مجالين فرعيين (المجال باء-1، الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية، والمجال باء-2، النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة جنوب أفريقيا)؛ والمجال جيم، وضع قواعد البيانات، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجال دال، التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية، بقيادة مشتركة من جانب المكتب الوطني للإحصاء في كينيا والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ. وتتولى هيئة الإحصاء الكندية حاليًا رئاسة لجنة الخبراء. وتعمل لجنة الخبراء بالتعاون الوثيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، الذي يرأسه المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني، للنهوض بالتطوير العملي والمنهجي للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

3 - ويعرض هذا التقرير برنامج العمل المتعلق بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتحديثا لولاية لجنة الخبراء وإدارتها، والتقدم المحرز خلال العام الماضي، ومجالات العمل المقبلة لكل فريق عامل تابع للجنة وفريق لندن. وتُعرض في الفرع الخامس الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها.

## ثانيا - برنامج العمل المتعلق بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

4 - أقرت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في عام 2024 التحديث المقترح للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وطلبت من لجنة الخبراء أن تقدم إليها قائمة المسائل وعملية التحديث المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كي تنظر فيهما في دورتها المقبلة. وترد قائمة المسائل وعملية التحديث أدناه، إلى جانب تفاصيل عن التمويل وعن الاتصال وإشراك المستخدمين.

### ألف - المسائل المتعلقة بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

5 - عملت لجنة الخبراء، خلال العام الماضي، عن طريق لجنتها التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، على وضع الصيغة النهائية لقائمة المسائل المتعلقة بتحديث الإطار. ووضعت اللجنة التقنية قائمة أولية بالمسائل استناداً إلى برنامج العمل البحثي للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ والمسائل الناشئة عن تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية

الاقتصادية والمناقشات التي دارت في اجتماعات فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية؛ والمسائل المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008.

6 - وعُمِّمت القائمة الأولية للمسائل، إلى جانب الترتيب المقترح للأولويات، لأغراض التشاور العالمي في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2024. ولضمان التوعية الواسعة النطاق بعملية التشاور العالمي، اتصلت شعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة بمكاتب الإحصاء الوطني وكذلك بأوساط الخبراء المختلفة، مثل خبراء الحسابات القومية وخبراء الإحصاءات المالية الحكومية ومختلف أوساط المستخدمين. وقد استجاب لعملية التشاور ما مجموعه 115 مكتباً إحصائياً وطنياً ووزارات تنفيذية وأوساط أكاديمية ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية. ويعكس العدد الكبير من الاستجابات الاهتمام القوي بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من جانب مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة. وبشكل عام، كان هناك تأييد واسع النطاق للمسائل وللترتيب المقترح للأولويات.

7 - وانتهت لجنة الخبراء من إعداد قائمة بالمسائل ذات الأولوية القصوى التي ستتم معالجتها في إطار تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية استناداً إلى الآراء الواردة خلال عملية التشاور العالمية وتوصيات اللجنة التقنية. وستكون المسائل الأخرى المتبقية جزءًا من برنامج العمل البحثي الطويل الأجل للتحديثات المقبلة للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستعيد لجنة الخبراء تقييم قائمة المسائل بشكل دوري طوال عملية التحديث لضمان استمرار تركيز التحديث على المسائل ذات الأولوية القصوى التي يمكن معالجتها ضمن نطاق التحديث الحالي. وقائمة المسائل الخاصة بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية -الاقتصادية متاحة للجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية، إلى جانب ملخص لعملية التشاور العالمي.

## باء - عملية التحديث

8 - سيتبع تحديثُ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية نهجاً ثلاثي الأبعاد يشمل ما يلي: (أ) إجراء بحث تقني للتوصل إلى توجيهات موصى بها بشأن المسائل التي تم تحديدها لأغراض التحديث؛ و (ب) الانخراط في مشاورات واسعة النطاق مع القائمين بالتجميع والمستخدمين وأصحاب المصلحة المعنيين؛ و(ج) التنسيق والتعاون مع مختلف أوساط الخبراء وعمليات التحديث لضمان اتساق التوصيات المحدثة وملاءمتها.

9 - وستنفذ اللجنة التقنية العمل من خلال إنشاء أربعة فرق عمل، مع التركيز على ما يلي: (أ) المواضيع الشاملة، بما في ذلك الاتساق مع نظام الحسابات القومية؛ و (ب) حسابات التدفقات المادية؛ و (ج) حسابات الأنشطة البيئية والتدفقات ذات الصلة؛ و (د) حسابات الأصول. وستكون فرق العمل مسؤولة عن إجراء البحوث التقنية وصياغة المذكرات الإرشادية من أجل اقتراح حلول للإطار المركزي المحدث لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وستقدم تقاريرها إلى اللجنة التقنية. وستتلقى فرق العمل الدعم من شعبة الإحصاءات ومن محرر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستعمل اللجنة التقنية بشكل وثيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية طوال عملية التحديث (انظر الفرع رابعا-هاء أدناه). وستتولى لجنة الخبراء الإشراف على عملية التحديث وتنسيقها على مستوى عالٍ، وسيتولى المكتب الإشراف بشكل منتظم على اللجنة التقنية وتقديم التوجيه لها.

10 - وركز العمل في عام 2024 على الانتهاء من إعداد قائمة المسائل لأغراض التحديث، وبناء فرق العمل وتحديد مصادر التمويل. وفي عامي 2025 و 2026، ستقوم فرق العمل بصياغة المذكرات الإرشادية بشكل تدريجي وإجراء عمليات تشاور عالمي متداخلة بشأن المذكرات. وسيقوم المحرر وفرق العمل بعد ذلك بتحديث النص ذي الصلة الخاص بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية تحت إشراف هيئة التحرير. ومن المتوقع إجراء عملية تشاور عالمي بشأن فصول الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في عام 2027، مع تقديم الإطار المركزي المحدث لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى اللجنة الإحصائية لإقراره في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في عام 2028.

11 - ويجري حاليا تنسيق الجدول الزمني وعملية تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع عمليات تنقيح المعايير ذات الصلة مثل تصنيف وظائف الحكومة، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، من أجل ضمان اتباع نهج مشترك بشأن المسائل ذات الصلة المشتركة حسب الاقتضاء. ويتاح للجنة الإحصائية وصفٌ لعملية التحديث كوثيقة معلومات أساسية.

## جيم - التمويل

12 - ستموَّل عملية التحديث من خلال المساهمات العينية، والتمويل المباشر للأنشطة من جانب البلدان والمنظمات، والمساهمات المالية التي ستدار من خلال صندوق استئماني. وتشجع البلدان والمنظمات على تقديم المساهمات، سواء من خلال المساهمات العينية أو التمويل المباشر للأنشطة أو المساهمات في الصندوق الاستئماني.

13 - وسيتم إنشاء الصندوق الاستئماني من أجل تمويل عملية وضع المذكرات الإرشادية؛ والحصول على خدمات محرر؛ ومشاركة الخبراء في اجتماعات اللجنة التقنية؛ ومنتديات المستخدمين العالمية والإقليمية؛ والخدمات الاستشارية؛ وتحرير وتنضيد وطباعة الإطار المركزي المحدث لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

## دال - الاتصال وإشراك المستخدمين

14 - كما لاحظت اللجنة الإحصائية في دورتها السابقة، من المهم أن يستمر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في الاستجابة لما يستجد من طلب على البيانات البيئية والاقتصادية المتكاملة. ومن هذا المنطلق، اتبعت لجنة الخبراء نهجاً شاملاً للجميع إزاء تعميم التحديث. فعلى سبيل المثال، بُذلت جهود كبيرة للوصول إلى مجتمع واسع من المحاسبين البيئيين والمحاسبين الوطنيين ومقرري السياسات والأوساط الأكاديمية ومنظمات الأعمال وغيرها خلال المشاورات العالمية بشأن قائمة المسائل المتعلقة بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويكفل هذا النهج الشامل للجميع أن يغطي التحديث المسائل التي ستسترشد بها المطالب الجديدة المتعلقة بالسياسات، وكذلك حل المسائل المهمة من وجهة نظر الجهة القائمة بالتجميع. وتعتزم اللجنة أيضاً عقد منتديات عالمية وإقليمية للمستخدمين، مما سيساعد على ضمان انطباق الإطار المركزي المحدث لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على البلدان في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم لجنة الخبراء مواصلة المشاركة بنشاط مع أفرقة الخبراء ذات الصلة، مثل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، وشبكة الإحصائيين الاقتصاديين، وفريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية للحصول على آراء المستخدمين ومدخلاتهم في التحديث.

15 - وستقوم لجنة الخبراء، من خلال فريقها العامل المعني بالتنسيق والاتصال وبالتنسيق مع اللجنة التقنية، بوضع استراتيجية اتصال للتواصل مع المجتمع الأوسع نطاقاً بشأن عملية تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر أيضاً الفرع رابعا-ألف).

## ثالثا - ولاية اللجنة وإدارتها

16 - اعتمدت اللجنة الإحصائية الولاية والإدارة الحاليتين للجنة الخبراء في عام 2010 (انظر المقرر 108/41 (ج))، ومع ذلك فقد تطور عمل لجنة الخبراء بطبيعة الحال على مدى السنوات العديدة الماضية. ومن هذا المنطلق، وافقت لجنة الخبراء على استعراض ولايتها وإدارتها الحالية وتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تعديلات لضمان أن تعكس بشكل مناسب عمل اللجنة وأولوياتها وما إذا كانت هناك طرق لتحسين الكفاءة والتواصل. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أنشأ المكتب فريق عمل صغيرا لمناقشة التحديثات التي يحتمل إدخالها على ولاية لجنة الخبراء وإدارتها والتحسينات التي يحتمل إدخالها على أساليب عملها. وضم فريق العمل رئيس لجنة الخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة واللجان التقنية وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاءات.

17 - ويتضمن تحديث الولاية والإدارة تفاصيل إضافية عن هيكل الإدارة الخاص بلجنة الخبراء، بما في ذلك حكم بشأن انتخاب رئيس مشارك، وينص على إنشاء فريق توجيهي، يتألف من مندوبي المكتب لدى اللجنة الإحصائية، لتعزيز المشاركة الرفيعة المستوى وبناء روابط أفضل مع مجالات العمل والأولويات ذات الصلة داخل المكاتب الإحصائية. ومن المتوخى أن يجتمع الفريق التوجيهي سنوياً على هامش دورات اللجنة الإحصائية، على أن ينظَّم اجتماع إضافي خلال العام. وقد استُكملت الولاية والإدارة بوثيقة تصف كلا من أساليب عمل الأفرقة العاملة واللجان التقنية التابعة للجنة الخبراء وسير عمل هذه الأفرقة؛ والعمليات المتصلة بتحديد العضوية في لجنة الخبراء وهيئاتها؛ والتواصل بين هيئات لجنة الخبراء ومع أصحاب المصلحة الخارجيين؛ والتنسيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية.

18 - وناقشت لجنة الخبراء الولاية والإدارة المحدّثتين وأقرتهما في اجتماعها التاسع عشر في حزيران/يونيه 2024، وهما معروضتان على اللجنة الإحصائية لإقرارهما بوصفهما وثيقة معلومات أساسية.

## رابعا - برنامج عمل الأفرقة العاملة واللجان التقنية التابعة للجنة الخبراء وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

19 - يغطي هذا الفرع التقدم المحرز والخطط المقبلة للجان التقنية والأفرقة العاملة التابعة للجنة الخبراء. ويتضمن أيضا ملخصا لأنشطة فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية.

### ألف - المجال ألف: التنسيق والاتصال (بقيادة المكتب الأسترالي للإحصاء)

20 - يركز الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال على تعزيز التعاون بين المبادرات المتصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتشجيع استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لخدمة القضايا السياساتية الناشئة. وتستلزم هذه الجهود التعاون والاتصال القويين والفعالين بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية والمجتمع الدولي. وفي هذا العام، أعد الفريق العامل سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن

استخدامات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال السياسات[1]. ويعتزم الفريق العامل في العام المقبل وضع استراتيجية اتصال لدعم تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

21 – وتهدف سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية بشأن استخدامات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال السياسات إلى إبراز مختلف مجالات السياسات ذات الأولوية و/أو الناشئة التي يمكن أن تسترشد بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وعرض فوائد نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، واستكشاف المجالات التي لم يُستخدم فيها نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ولكن يمكن أن يؤدي دوراً فيها، وجمع الناس من مختلف التخصصات. وعُقدت حلقتان دراسيتان شبكيتان في عام 2024 بشأن الصلات بين نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وإطار الرصد الخاص بإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك مؤشراته الرئيسية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية. ونُظمت الحلقات الدراسية الشبكية بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، واجتذبت هذه الحلقات جمهورا كبيراً من الأوساط المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، وكذلك الأوساط الأخرى، لا سيما الأوساط المعنية بالتنوع البيولوجي.

22 – وسيضع الفريق العامل استراتيجية اتصال لدعم تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل ضمان التواصل الشامل والفعال مع كل من أوساط المنتجين والمستخدمين خلال عملية التحديث. وسيقوم الفريق العامل بالتنسيق مع اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل وضع استراتيجية اتصال (انظر أيضًا الفرع ثانيا– دال أدناه). ويحتفظ الفريق العامل بتقييم للمشهد الراهن فيما يتعلق بأفرقة مختلفة تعمل في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية وما يربط بينها من علاقات، مما سيساعد في إطلاع الفريق على السبل المحتملة للتعاون.

23 – ويواصل الفريق العامل التركيز على تعميم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في أربعة مجالات مواضيعية رئيسية، هي: التنوع البيولوجي وتغير المناخ وقياس استدامة السياحة والاقتصاد الدائري. وهي مجالات يمكن أن توفر فيها الحسابات رؤى قيمة بشأن التحديات البيئية.

### التنوع البيولوجي

24 – اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر المعقود في عام 2022، إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإطار رصده، والذي يتضمن مؤشرين رئيسيين يستندان إلى النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية: المؤشر ألف–2 بشأن مدى النظم الإيكولوجية الطبيعية والمؤشر باء–1 بشأن الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية. وشعبة الإحصاءات هي عضو في فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات المتعلقة بإطار التنوع البيولوجي، وقد يسرت صياغة البيانات الوصفية للمؤشرين الرئيسيين. وقد نُفذ هذا الجهد بالتشاور الوثيق مع اللجنة التقنية المعنية بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (انظر الفرع رابعا–باء (’2‘) لمزيد من التفاصيل). ونظر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه السادس عشر في جملة أمور منها التحديثات التقنية لإطار الرصد، والتصنيفات الممكنة للمؤشرات الرئيسية، والتوجيهات التي وضعها فريق الخبراء التقنيين المخصص. ومن المتوقع اتخاذ قرار يتناول هذه المسائل في دورة مستأنفة للاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2025.

(1) انظر: https://seea.un.org/content/webinar-series-uses-seea-policy.

25 - وتواصل لجنة الخبراء العمل مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل دعم الأطراف في استخدامها للأدوات والمنتجات الإحصائية لأغراض الرصد والإبلاغ عن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

### تغير المناخ

26 - لا يزال العمل المضطلع به في المجال ألف يعطي الأولوية لتعميم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مبادرات تغير المناخ. وقد واصل المجال ألف ولجنة الخبراء بنطاقها الأوسع المساهمة في المرحلة الثالثة من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات. وتتناول التوصيات من 1 إلى 7 من المرحلة الثالثة الثغرات في البيانات المتعلقة بإحصاءات تغير المناخ. ويوفر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الأساس المنهجي للتوصيات المتعلقة بحسابات انبعاثات غازات الدفيئة وآثار انبعاثات الكربون على الصعيد الوطني (التوصية 1)؛ وحسابات الطاقة (التوصية 2)؛ والإعانات الحكومية التي تؤثر على المناخ (التوصية 6) ونفقات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (التوصية 7)[(2)].

27 - وخلال العام الماضي، نُظّمت عدة اجتماعات/حلقات عمل عبر الإنترنت لمجموعة العشرين والاقتصادات المشاركة كجزء من المرحلة الثالثة من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات من أجل الاتفاق على أهداف للتوصيات وتيسير إحراز التقدم في تنفيذ التوصيات 1 و 2 و 6 و 7. وتعمل لجنة الخبراء أيضًا مع فرق عمل المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات بشأن التوصيتين 6 و 7 من أجل وضع نماذج للإبلاغ، وهو ما سيفيد عملية تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي السنوات المقبلة، ستواصل لجنة الخبراء، ولا سيما اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (المجال باء-1) والفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات (المجال جيم)، العمل بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي، الذي يوفر أمانة المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات، في تطوير الأساليب والبيانات للتوصيات ذات الصلة بالمرحلة الثالثة من المبادرة (انظر أيضا الفرع رابعا-ألف).

28 - وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الفريق العامل في منتدى الخبراء السنوي الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المتصلة بتغير المناخ، وفي فرقة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بدور المكاتب الإحصائية الوطنية في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية. وقد وضعت فرقة العمل حاليا إرشادات[(3)] بشأن دور المكاتب الإحصائية الوطنية في تقديم التقارير بموجب اتفاق باريس، وتلبية الاحتياجات من المعلومات لصنع السياسات الوطنية في مجالات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والانتقال العادل، والجوانب المالية للعمل المناخي، وإعلام الجمهور بالقضايا المتعلقة بالمناخ. وبعد مشاورات واسعة، أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الوثيقة الإرشادية في حزيران/يونيه 2024، وستصدر كمنشور رسمي في عام 2025.

### قياس الاستدامة في قطاع السياحة

29 - بعد اعتماد اللجنة الإحصائية الإطارَ الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة خلال دورتها الخامسة والخمسين في عام 2024، واصلت لجنة الخبراء عملها الوثيق في هذا المجال، بالتنسيق مع لجنة

(2) انظر https://www.imf.org/en/News/Seminars/Conferences/DGI/g20-dgi-recommendations#dgi3.

(3) انظر https://unece.org/statistics/documents/2023/12/informal-documents/guidance-role-national-statistical-offices.

الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية وفريق الخبراء المعني بقياس الاستدامة في قطاع السياحة. ويعكف فريق الخبراء حالياً على وضع استراتيجية تنفيذ للإطار الإحصائي ومجموعة أساسية من المؤشرات لأغراض قابلية المقارنة الدولية، والتي سيستند إليها توسيع قاعدة بيانات الإحصاءات المتصلة بالسياحة الدولية التي تديرها منظمة السياحة العالمية. وللاضطلاع بهذا العمل، سيقوم فريق الخبراء المعني بقياس الاستدامة في قطاع السياحة بإنشاء فريقي عمل مخصصين: أحدهما يركز على استراتيجية التنفيذ والآخر على المؤشرات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل فريق الخبراء، ولا سيما مجلس التحرير التابع له، الإشراف على وضع الصيغة النهائية للإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة من أجل إصداره وترجمته بلغات الأمم المتحدة الرسمية. وسيحافظ فريق الخبراء أيضا على البرنامج البحثي المتعلق بقياس الاستدامة في قطاع السياحة. وسيقوم فريق الخبراء بالتنسيق مع لجنة الخبراء ومختلف الأفرقة العاملة التابعة لها في تنفيذ هذه الأنشطة.

**الاقتصاد الدائري**

30 - يواصل الفريق العامل التنسيق مع فرقة العمل المعنية بقياس الاقتصاد الدائري التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا التي أنشأها مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي أعد، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المبادئ التوجيهية *لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لقياس الاقتصاد الدائري (الجزء ألف: الإطار المفاهيمي والمؤشرات وإطار القياس)*[4]. وتعترف المبادئ التوجيهية بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفه إطارا مهما لقياس العديد من العوامل المحركة للاقتصاد الدائري والآثار المباشرة وغير المباشرة على قضايا مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وتشارك فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا الآن في صياغة الجزء باء من الإطار، والذي سيستكشف بمزيد من التفصيل مدى إمكانية استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لإنتاج المؤشرات الأساسية المقترحة. وسيوفر الجزء باء التوجيه بشأن مصادر البيانات المستخدمة في إنتاج المؤشرات الأساسية، ويبين متطلبات التعاون المؤسسي، ويقدم إرشادات بشأن استخدام المؤشرات، ويعرض أمثلة إضافية لحالات معينة. وستواصل لجنة الخبراء مشاركتها في هذا العمل؛ ومن المقرر أن يُعرض الجزء باء من الإطار على الجلسة العامة لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه 2026 لإقراره.

**الاتصال**

31 - لا يزال الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية[5] والنشرة الإخبارية الفصلية SEEA News and Notes[6] (أخبار ومذكرات متعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادي) يشكلان الأداتين الرئيسيتين اللتين تستخدمهما لجنة الخبراء للتواصل مع أصحاب المصلحة وعامة الجمهور واطلاعهم على مجريات الأمور. والموقع الإلكتروني والنشرة الإخبارية آليتان مهمتان للبلدان تتيح لها تبادل خبراتها ومنشوراتها الوطنية، وتتيح للجنة تسليط الضوء على المبادرات والمناسبات الدولية ذات الصلة بالمجتمعات المحلية، مثل سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية بشأن استخدامات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

(4) انظر https://unece.org/statistics/publications/guidelines-measuring-circular-economy-part-conceptual-framework-indicators.

(5) انظر seea.un.org.

(6) انظر https://seea.un.org/content/seea-news-and-notes-archive.

في مجال السياسات‘، ومنتدى السياسات العالمية السابع بشأن رأس المال الطبيعي، الذي ينظمه البنك الدولي بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في آذار/مارس 2024.

32 - وتصدر النشرة الإخبارية بشكل ربع سنوي، وقد شهد جمهورها نمواً مطرداً بنحو 200 مشترك جديد خلال العام، ليصل مجموع المشتركين إلى 200 2 مشترك. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل شعبة الإحصاءات توسيع قاعدة معارف الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وقد وأضافت نحو 70 منشورًا إلى قاعدة المعارف في عام 2024، إلى جانب 250 ورقة بحثية وعرضًا مستمدا من الاجتماعات والفعاليات.

## باء - المجال باء، التطوير المنهجي للمعايير الموحدة

33 - يركز العمل المضطلع به في المجال باء للجنة الخبراء على النهوض بالتطوير المنهجي ودعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من خلال وضع المبادئ التوجيهية. ويصف هذا الفرع التقدم المحرز في العمل والأنشطة المقررة لكل من المجموعتين.

### 1 - المجال باء-1، الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية )بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية)

34 - في حين أن تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (انظر الفرع ثانيا) هو محور التركيز الرئيسي للجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، واصلت اللجنة التقنية العمل كمنتدى لتقديم التعليقات على المواد المنهجية المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، استعرضت اللجنة التقنية هذا العام تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 والتوجيهات ذات الصلة التي يجري إعدادها كجزء من عملية تنقيح نظام الحسابات القومية، وقدمت مدخلات بشأنها، مثل دليل التجميع بشأن قياس الموارد الطبيعية في الحسابات القومية، بهدف تحديد ومعالجة أوجه عدم الاتساق المحتملة مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

35 - وقدمت اللجنة التقنية أيضاً تعليقات على المبدأ التوجيهي الإحصائي المتعلق بقياس تدفقات المواد البلاستيكية على طول دورة الحياة، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويزود المبدأ التوجيهي مكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من المنظمات ذات الصلة بتوجيهات منهجية بشأن تجميع إحصاءات عالية الجودة وقابلة للمقارنة عن المواد البلاستيكية لتسترشد بها السياساتُ المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المسؤولَين، والاقتصاد الدائري، وما إلى ذلك. ويستخدم المبدأ التوجيهي الإطار المحاسبي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل حساب المواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية، وقدمت اللجنة التقنية تعليقات على المبدأ التوجيهي، مع التركيز على اتساقه مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

36 - وبالنظر إلى العمل المقبل المتصل بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وسعت اللجنة التقنية عضويتها بإضافة بلدان جديدة، مع مراعاة التمثيل الإقليمي العادل في اللجنة التقنية. وانضمت ثلاث بلدان جديدة إلى اللجنة التقنية هذا العام.

**2 - المجال باء-2، النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (بقيادة جنوب أفريقيا)؛**

37 - تتولى اللجنة التقنية المعنية بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مسؤولية الحفاظ على النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومواصلة تطويره المنهجي ودعم تنفيذه من خلال وضع المبادئ التوجيهية. ومع اعتماد اللجنة الإحصائية في عام 2021 النظامَ المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ركزت اللجنة التقنية المعنية بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أنشطتها بشكل رئيسي على وضع التوجيهات التقنية لدعم التنفيذ القطري.

38 - وواصلت اللجنة التقنية تنفيذ برنامج عملها للفترة 2023-2025، مع التركيز على العناصر الثلاثة التالية: (أ) وضع مذكرات توجيهية عملية للبلدان؛ و (ب) دعم إعداد مؤشرات رئيسية لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بالاستناد إلى النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ و (ج) الإشراف على فريقي العمل المعنيين بالنظم الإيكولوجية للغابات والمحاسبة المتعلقة بالمحيطات.

39 - وفيما يتعلق بإعداد مذكرات إرشادية عملية، أسهمت اللجنة التقنية في وضع توجيهات بشأن تفعيل أنواع النظم الإيكولوجية الزراعية في التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهي أيضا بصدد وضع مجموعة منظمة من الضوابط لتوجيه حسابات خدمات النظم الإيكولوجية وتقييم جودتها وتحسينها، في شراكة مع مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية.

40 - وواصلت اللجنة التقنية عملها في تنقيح البيانات الوصفية للمؤشرات الرئيسية لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وهي المؤشران ألف-2، مدى النظم الإيكولوجية الطبيعية، استناداً إلى حسابات نطاق النظم الإيكولوجية، وباء-1، الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية، استناداً إلى حسابات خدمات النظم الإيكولوجية. ومن المتوقع أن يوفر إطار التنوع البيولوجي زخماً كبيراً لوضع حسابات النظم الإيكولوجية من جانب البلدان، حيث ستبدأ الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بتقديم تقاريرها الوطنية في عام 2026 وعلى فترات منتظمة بعد ذلك.

41 - وأنشأت اللجنة التقنية فريقي عمل للمساعدة في وضع البيانات الوصفية للمؤشرين ألف-2 وباء-1 وواصل الفريقان عملهما لدعم وضع نماذج للإبلاغ الوطني عن هذه المؤشرات (بقيادة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي) ومواصلة وضع إرشادات التجميع. ويتألف فريقا العمل من أعضاء اللجنة التقنية من ذوي الخبرة ذات الصلة، وأعضاء مختارين من فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات وغيرهم من الخبراء المعنيين. وفي العام المقبل، سيبدأ فريقا العمل بوضع المبادئ التوجيهية للتجميع في ما يتعلق بالمؤشرات، التي من المتوقع أن يتم اختبارها في بضعة بلدان بحلول بداية عام 2026.

42 - وبدأت شعبة الإحصاءات مشروعاً ممولاً من الاتحاد الأوروبي مدته سنتان بشأن إطار للرصد لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي سيركز على وضع المبادئ التوجيهية للتجميع لأغراض المؤشرات الرئيسية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي ألف-2 وباء-1 واختبارها في ثلاثة من البلدان المستفيدة من المشروع. ويهدف المشروع أيضاً إلى بناء القدرات على تجميع حسابات النظم الإيكولوجية في البلدان

المستفيدة من المشروع، ولا سيما الحسابات المتعلقة بمدى النظام الإيكولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، فضلاً عن تطوير أدوات ومجموعات بيانات عالمية يمكن أن تدعم التجميع الوطني للبيانات في ما يتعلق بالمؤشرات بالنسبة لجميع البلدان.

43 - وتعمل اللجنة التقنية مع المبادرات ذات الصلة التي تعنى بالمضي قدما في تنفيذ وتطوير أدوات لنظم المحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، ولا سيما لقياس مدى النظم الإيكولوجية وحسابات الخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية. وتشارك اللجنة التقنية في مشروع 'التطبيقات الرائدة لرصد الأرض لأغراض النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية البيئية' (PEOPLE-EA)، الذي يدرس أهمية عمليات رصد الأرض من أجل تجميع حسابات النظم الإيكولوجية المشمولة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وإثبات استخدامها للنظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة. وبالمثل، تشارك اللجنة التقنية في مبادرة أطلس للنظم الإيكولوجية العالمية، التي يقودها الفريق المعني برصد الأرض، والتي تجمع خرائط النظم الإيكولوجية العالمية والإقليمية والوطنية العالية الجودة في مورد واحد مفتوح على الإنترنت.

44 - وواصل فريقا العمل المعنيان بالنظم الإيكولوجية للغابات والنظم المحاسبية المتعلقة بالمحيطات اللذان أنشئا في إطار اللجنة التقنية عملهما في تطوير حسابات النظم الإيكولوجية، وذلك فيما يتصل بالنظم الإيكولوجية للغابات والمحيطات على التوالي. وقد ركز فريق العمل المعني بالنظم الإيكولوجية للغابات على وضع مذكرة فنية بشأن النظم الإيكولوجية للغابات لتوضيح الاختلافات المفاهيمية بين أراضي الغابات والنظم الإيكولوجية للغابات وتقديم إرشادات بشأن كيفية تحديد النظم الإيكولوجية للغابات استناداً إلى التصنيف العالمي للنظم الإيكولوجية الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وأعد فريق العمل المعني بالنظم المحاسبية المتعلقة بالمحيطات ثلاث ورقات مناقشة تهدف إلى دعم التطوير المنهجي لحسابات المحيطات وتنفيذها في البلدان، بما في ذلك ما يلي: (أ) تقييم عالمي لتنفيذ حسابات المحيطات؛ و (ب) هياكل البيانات للنظم المحاسبية المتعلقة بالمحيطات؛ و (ج) خدمات النظام الإيكولوجي البحري.

45 - وفي عام 2024، وسعت اللجنة التقنية عضويتها لتشمل ثلاثة بلدان إضافية من أجل تعزيز التمثيل القطري والإقليمي. وستواصل اللجنة التقنية في العام المقبل تركيز عملها على المؤشرات المتعلقة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي، ووضع مذكرات إرشادية لدعم تجميع حسابات النظم الإيكولوجية والإشراف على عمل فريقي العمل. ومن المتوقع كذلك أن تسهم اللجنة التقنية في تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل ضمان مواءمته مع النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، حسب الاقتضاء.

## جيم - المجال جيم، وضع قواعد البيانات (بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

46 - يتولى الفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات مسؤولية وضع قواعد البيانات لحسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بما يتمشى مع المعايير والتوصيات الإحصائية الدولية من أجل دعم المجالات ذات الأولوية للجنة الخبراء. ويهدف الفريق العامل إلى تنسيق ومواءمة أنشطة جمع البيانات للحد من أعباء الاستجابة وبناء أوجه التآزر. وخلال العام الماضي، واصل الفريق العامل التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية (انبعاثات الهواء، والطاقة، وتدفقات المواد، والأراضي، والمياه) التي تم تحديدها في الاجتماع الحادي عشر للجنة الخبراء في عام 2016.

**قواعد البيانات العالمية**

47 - في النصف الأول من عام 2024، نشرت شعبة الإحصاءات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتائج أول عملية لجمع بيانات عالمية عن حسابات انبعاثات الهواء وحسابات تدفقات الطاقة المادية، والتي بدأت في عام 2023 من أجل استكمال جمع البيانات لبلدان النظام الإحصائي الأوروبي من جانب المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. واستجابت عدة بلدان من خارج النظام الإحصائي الأوروبي لعملية جمع البيانات العالمية بشأن حسابات انبعاثات الهواء وحسابات تدفقات الطاقة المادية.

48 - وبالنسبة للجولة الثانية من عملية جمع البيانات العالمية، أدخلت بعض التعديلات على الاستبيانات لتتمشى بشكل أفضل مع استبيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ولتحسن إمكانية المقارنة الدولية. وبشكل عام، أظهرت الردود على جولة جمع البيانات لعام 2024 تحسنًا في توافر ودقة البيانات المبلغ عنها مقارنةً بالجولة السابقة من جمع البيانات. وسيتم في أوائل عام 2025 نشر البيانات التي تم جمعها في جولة عام 2024.

49 - وإلى جانب الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال، يواصل الفريق العامل المعني بوضع قواعد البيانات العالمية التنسيق مع المرحلة الثالثة من المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات والإسهام في هذه المرحلة من المبادرة (انظر أيضا الفرع رابعا-ألف). وتوفر الاستبيانات العالمية بشأن حسابات انبعاثات الهواء وحسابات تدفقات الطاقة المادية نماذج الإبلاغ عن التوصيتين 1 و 2 من المبادرة.

50 - ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بالعمل بشأن حسابات تدفقات المواد من خلال التحديثات المنتظمة لقاعدة البيانات العالمية لتدفقات المواد، التي تغطي أكثر من 200 بلد وإقليم للفترة 1970-2024، وهي أحد المصادر للمؤشرين 8-4-1/12-2-1 (بصمة المواد) و 8-4-2/12-2-2 (الاستهلاك المحلي للمواد) من مؤشرات التنمية المستدامة. وفي عام 2024، أبلغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن تقديرات هذه المؤشرات في ما يتعلق بالبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وطلب من هذه البلدان التحقق من صحة تقديرات الاستهلاك المحلي للمواد، واستبدالها بالبيانات الوطنية إن أمكن. وبعد مرحلة الاستعراض هذه، سيتم الإبلاغ عن البيانات إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في آذار/مارس 2025 تقريبًا.

51 - وبالنسبة لحسابات الغطاء الأرضي، استعرض الفريق العامل مسودة الاستبيان المتعلقة بحسابات الغطاء الأرضي التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشعبة الإحصاءات بالتشاور مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والوكالة الأوروبية للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل بدء تجريب الاستبيان مع بلدان مختارة في نهاية عام 2024. ووضعت أيضا استمارة آراء لجمع التعليقات والاقتراحات التي قد يبديها بشأن الاستبيان القائمون بالتجميع على المستوى الوطني. وفي المرحلة التجريبية، أرسلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاستبيان التجريبي إلى سبعة بلدان أعضاء في المنظمة، بينما أرسلته منظمة الأغذية والزراعة إلى 17 دولة عضو، بالتنسيق مع شعبة الإحصاءات. ويتم تنسيق العمل بشأن حسابات الغطاء الأرضي مع العمل الجاري بشأن حسابات نطاق النظم الإيكولوجية، من جانب المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. ومن المتوقع تقييم نتائج الدراسة التجريبية وإبلاغ اللجنة بنتائجها في عام 2025.

52 - وبالنسبة لحسابات المياه، شرعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إجراء دراسة لتقييم جدوى تجميع الحسابات المادية لتدفقات المياه من مصادر البيانات المتاحة، وعلى الأخص من الاستبيان المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بشأن حالة البيئة (المياه الداخلية) واستبيانات شعبة الإحصاءات/برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الإحصاءات البيئية (قسم المياه)[7]، وتحديد سبل سد الثغرات باستخدام تقديرات قائمة على النماذج. وستقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الإحصاءات بتنسيق دراسة الجدوى لضمان اتباع نهج عالمي. وفي موازاة ذلك، يعتزم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي إجراء دراسة لبلدان النظام الإحصائي الأوروبي من أجل تقييم مدى جودة واكتمال البيانات المتاحة ومدى جاهزيتها لوضع حسابات المياه بشأن كمية الموارد المائية المخصصة للاستخدام البشري (الأسر المعيشية والصناعة والزراعة). وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي دراسة إمكانية استخدام التقديرات القائمة على النماذج من أجل تجميع الحسابات المادية لتدفقات المياه. وسيعد الفريق العامل تقريرا عن نتائج دراسات الجدوى هذه وستناقَش التوصيات الأولية في اجتماع لجنة الخبراء في حزيران/يونيه 2025. وستنظر التوصيات في كل من جدوى التنفيذ، وكذلك الصلة بحسابات النظم الإيكولوجية المشمولة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

53 - وإذ يدرك كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، أن وضع حسابات الانبعاثات الجوية التي تستند إلى نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في الوقت المناسب وبتغطية قطرية واسعة يمكن أن يساعد في دراسة الاتجاهات الهيكلية لانبعاثات غازات الدفيئة عن كثب، فقد تعاونت هذه الجهات على تطوير تقنيات التقدير لإنتاج بيانات ربع سنوية عن انبعاثات غازات الدفيئة تتمشى مع حسن توقيت إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوية، باستخدام البيانات المتاحة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وترد تفاصيل عن المنهجية المتعلقة بهذه التقديرات في منشور صندوق النقد الدولي المعنون 'بيانات من أجل عالم أكثر اخضرارًا: دليل للممارسين ومقرري السياسات'. ويقوم صندوق النقد الدولي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالاستناد إلى عمل فريق العمل هذا، بنشر حسابات ربع سنوية تجريبية عن انبعاثات غازات الدفيئة استنادًا إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

54 - وبالتطلع إلى فترة ما بعد خريطة الطريق الحالية للفترة 2021-2025[8]، التي تركز على الحسابات الخمسة ذات الأولوية، بدأ الفريق العامل مناقشة الحسابات ذات الأولوية المحتملة لخريطة الطريق التالية التي تبدأ في عام 2026. ويتضمن ذلك إعادة تقييم الحسابات ذات الأولوية الحالية وتحديد الحسابات ذات الأولوية الجديدة المحتملة. وسيتم اقتراح الحسابات ذات الأولوية لفترة السنوات الخمس المقبلة (2026-2030) في الاجتماع المقبل للجنة الخبراء في عام 2025.

(7) انظر https://unstats.un.org/unsd/envstats/questionnaire.

(8) انظر https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/area_c_roadmap_status_of_accounts.pdf.

**منصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة (ARIES) لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية**

55 – انعقد المؤتمر الدولي الثامن المعني باستخدام البيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية[9] تحت شعار "الاسترشاد بالبيانات المتكاملة في سياسات تغير المناخ والتنمية المستدامة" في بلباو بإسبانيا في الفترة من 10 إلى 14 حزيران/يونيه 2024 واستضافه مركز الباسك لتغير المناخ، وهو الجهة القائمة بتطوير منصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية[10]. وكان لأوساط نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية دور بارز في التنظيم وفي جدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر، الذي تضمن جلسة بشأن موضوع "الاسترشاد باستخدام البيانات الضخمة والاستشعار عن بعد والعلم التشاركي في سياسات التنوع البيولوجي" وجلسة بشأن موضوع "النمذجة المتكاملة لتحديد نطاق النظام الإيكولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي". وأعقبت المؤتمر حلقة عمل فنية بشأن نظام ARIES لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية حيث تم تعريف الممارسين من مكاتب الإحصاء الوطنية بمنصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة عن طريق تمارين عملية على استخدام المنصة لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لتجميع حسابات النظام الإيكولوجي.

56 – ومن الأنشطة الرئيسية التي اضطُلع بها في عام 2024 ما يلي: تعزيز العمل على المركز القطاعي لمنصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية[11] من خلال التعاون بين مركز الباسك لتغير المناخ، ومركز دونوستيا الدولي للفيزياء، وشعبة الإحصاءات، ومؤسسة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي؛ والمشاركة الحضورية وعبر الإنترنت في حلقات عمل بناء القدرات في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية؛ وتقديم الدعم التقني بشأن تجميع حسابات النظام الإيكولوجي لعدة بلدان، بما في ذلك ألمانيا، وإيطاليا، وسلوفاكيا، والسنغال، وكولومبيا، والنرويج، ونيجيريا، واليونان؛ واختبار النماذج مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ والمزاوجة بين منصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة ومنصة openEO (بيانات رصد الأرض المفتوحة المصدر) التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية، مما يسمح بالدمج التدريجي للنماذج الموضوعة في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي بشأن المحاسبة المتكاملة لرأس المال الطبيعي في منظومة منصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة؛ ومواصلة وضع تقديرات أساسية عالمية لأرصدة الكربون من النباتات والتربة في النظم الإيكولوجية الأرضية، من أجل إعداد تقرير البنك الدولي المقبل المعنون 'تغير ثروة الأمم'. ويدعم فريق منصة تسخير الذكاء الصناعي لخدمة البيئة والاستدامة أيضا صندوق النقد الدولي في وضع إطار قائمٍ على الوعي بالمخاطر من أجل وضع مؤشرات استشرافية للمخاطر المادية ومخاطر الانتقال، وذلك للتخفيف من الآثار التي تلحق بالسكان والاقتصادات من جراء المخاطر المناخية المتزايدة التواتر والقاسية. وقد زاد عدد مستخدمي التطبيق من نحو 3 300 إلى 4 800 مستخدم.

(9) انظر https://unstats.un.org/bigdata/events/2024/conference/.

(10) انظر https://seea.un.org/content/aries-for-seea.

(11) انظر https://unstats.un.org/bigdata/hubs/spain/.

## دال - المجال دال، التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية (بقيادة المكتب الوطني للإحصاء في كينيا والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ)

57 - الفريق العامل المعني بالتنفيذ وبناء القدرات الإحصائية مسؤول عن تنسيق أنشطة بناء القدرات والإشراف على التقييم العالمي السنوي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها الذي تجريه شعبة الإحصاءات. وقد عمل الفريق العامل أيضا خلال العام الماضي على تنشيط شبكة جهات التنسيق التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

### التقييم العالمي للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة لها

58 - يُستخدم التقييم العالمي من أجل تحسين فهم تنفيذ نظام الحسابات البيئية - الاقتصادية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والتمويلية؛ وأولويات البلدان والخطط المستقبلية لتنفيذ الحسابات؛ والمساعدات التقنية الواردة والمقدمة، واستخدام الحسابات[12]. ويدعم التقييم أيضاً رصد المؤشر الفرعي 15-9-1 (ب) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، من خلال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ وفي عام 2024، أُجري التقييم العالمي كتقييم مختصر، وهو تقييم يُجرى بين السنوات المرجعية لجمع معلومات عن الحسابات المحددة التي تقوم البلدان بتجميعها. والنتائج متاحة للجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية.

### تنشيط شبكة جهات التنسيق التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

59 - بناءً على طلب لجنة الخبراء، أجرى الفريق العامل استعراضاً وتحديثاً لاختصاصات شبكة جهات التنسيق التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لضمان أن تعكس الاختصاصاتُ المحدثة مدخلات المجتمع الأوسع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتتضمن الاختصاصات المحدثة المسؤوليات التالية لجهات التنسيق: الاستجابة للطلبات الدولية، بما في ذلك تنسيق الاستجابات الوطنية للتقييم العالمي وجهود جمع البيانات؛ والعمل كجهة اتصال بشأن ما تقدمه الوكالات الدولية من استفسارات تتعلق بالحسابات البيئية في البلد، وحسب الاقتضاء، دعم الأنشطة على المستوى الوطني؛ وتبادل المعارف والمعلومات المتعلقة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بين جهات التنسيق. وأقرت لجنة الخبراء الاختصاصات المحدثة في اجتماعها التاسع عشر. ويهدف الفريق العامل في العام المقبل إلى التواصل بانتظام مع أعضاء شبكة جهات التنسيق التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من خلال تبادل المعلومات بشأن الأنشطة المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومشاريع بناء القدرات وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وتُشجَّع البلدان أيضا على أن تمكّن وتشرك على المستوى الوطني جهات التنسيق التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لديها. وتنتمي معظمُ جهات التنسيق إلى مكاتب الإحصاء الوطني، وينبغي أن تشجِّع المنظماتُ التي تنتمي إليها هذه الجهات على زيادة إبرازها على المستويين الوطني والدولي.

(12) انظر https://seea.un.org/content/global-assessment-environmental-economic-accounting.

**ملخص أنشطة التنفيذ الرئيسية التي قام بها أعضاء الفريق العامل**

60 - ينسق الفريق العامل أنشطة تنمية القدرات على المستويين العالمي والإقليمي، ويكفل القيام على نطاق أوسع بتعميم الدروس المستفادة من تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان. ولضمان تحسين عملية تنسيق أنشطة بناء القدرات، اتفقت لجنة الخبراء على توسيع عضوية المجال دال ليشمل جهات منها مصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات دولية إضافية وكيانات أخرى تضطلع بأنشطة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وبلدان. ويرد أدناه ملخص أنشطة التنفيذ الرئيسية التي قام بها أعضاء الفريق العامل وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء الفريق العامل، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة، لا يزالون يواجهون قيوداً على الموارد لدى الاضطلاع بأنشطة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بسبب أزمة السيولة، ولذلك كانت هناك قيود على جهودهم في مجال بناء القدرات خلال العام الماضي.

61 - وأجرت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع الشركاء، حلقتي عمل بالحضور الشخصي، ركزت إحداهما على دعم السياسات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي للبلدان في آسيا الوسطى والقوقاز بالتعاون مع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، وركزت الأخرى على الإحصاءات والأرصدة والحسابات المتعلقة بالطاقة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية؛ والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وبالإضافة إلى مشروع إطار الرصد الخاص بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الممول من الاتحاد الأوروبي (انظر أيضاً الفرع رابعاً -باء-2)، ستبدأ شعبة الإحصاءات أيضاً تنفيذ مشروع حساب التنمية (الشريحة السابعة عشرة) الذي يستغرق أربع سنوات والمعنون "العمل المناخي القائم على الأدلة من خلال الذكاء الاصطناعي والابتكار في مجال البيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي"، والذي يركز جزئياً على المحاسبة المتعلقة بالمحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ويستهدف المناطق الساحلية، ويتناول الضغوط على النظم الإيكولوجية الساحلية الناجمة عن تغير المناخ.

62 - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال شعبة الإحصاءات التابعة لها والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، عدة حلقات عمل عالمية وإقليمية حضورية في عام 2024 بالتعاون مع شركاء يركزون على حسابات الطاقة وانبعاثات الهواء والمياه والنظم الإيكولوجية، ويسرت كذلك دورات تعلم إلكتروني بشأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ القائمة على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وقُدمت المساعدة التقنية داخل البلد وعن بعد إلى بوتان (الغابات والأراضي)، وفيجي (الغابات)، وملديف (خريطة الطريق المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية)، ومنغوليا (النفايات)، وبالاو (الطاقة والمياه)، وساموا (المياه والمحيطات)، وتونغا (الطاقة والأراضي)، وفانواتو (الأراضي). بالإضافة إلى ذلك، نُظمت جلستان لتبادل المعارف تركزان على نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وذلك في إطار جماعة الممارسين في آسيا والمحيط الهادئ المعنية بتكامل البيانات. وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2025 الاضطلاع بأنشطتها في مجال بناء القدرات المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة التقنية المحددة الهدف وحلقات العمل المعقودة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي بشأن المواضيع المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التي لها الأولوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالمعلومات عن تغير المناخ.

63 - وأضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مؤسسة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، وحدة جديدة عن التدفقات التجارية إلى دورة التعلم الإلكتروني الخاصة به المتعلقة بحسابات تدفقات المواد على نطاق الاقتصاد بأكمله. وستضاف إلى هذه الوحدة، إلى جانب الوحدة الحالية المتعلقة بالاستخراج المحلي، وحدتان إضافيتان في عام 2025 تتناولان تدفقات المواد الخارجة وبنود التوازن. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً تنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال حسابات تدفقات المواد على نطاق الاقتصاد بأكمله في إكوادور وناميبيا، كما قدم الدعم لبوروندي بشأن تحديد الحسابات ذات الأولوية، ولبوتان بشأن حسابات الغابات (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ). وسيستمر هذا العمل في عام 2025.

64 - ويعمل مصرف التنمية الآسيوي حاليًا مع بلدان أعضاء مختارة لتجميع حسابات محددة من حسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك أرمينيا (الانبعاثات الجوية) وتايلند (الغابات والأراضي) وكازاخستان (رأس المال الطبيعي). وعمل المصرف أيضا مع إندونيسيا بشأن حسابات المحيطات وبشأن وضع تقديرات أولية لاقتصاد المحيطات في إندونيسيا. وأقيم في الفلبين أيضا تدريب في مجال نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وأخيراً، بدأ العمل على مشروع مدته ثلاث سنوات لاستكمال وتحديث عملية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في منغوليا، وتجري مناقشات بشأن تنفيذ المزيد من مشاريع المساعدة الفنية لفائدة بلدان أخرى.

65 - وفي عام 2024، عقد صندوق النقد الدولي جلستين بالحضور الشخصي وحلقة عمل رفيعة المستوى مدتها ثلاثة أيام بشأن ما يتصل بالاقتصاد الكلي من إحصاءات البيئة وتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أجري تدريب على الإنترنت للبلدان الأعضاء من أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية. وجرى تكييف هذه الدورات التدريبية للمشاركين المحددين والمناطق المحددة، ولكنها ركزت بشكل عام على مفاهيم المحاسبة البيئية وعمليات تقييم البيانات ومنهجيات التقدير. وينفذ صندوق النقد الدولي أيضا برنامجا لتنمية القدرات تموله أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية في 10 بلدان، بما فيها إندونيسيا، وبنغلاديش، وبيرو، وجنوب أفريقيا، وغانا، وفييت نام، وكولومبيا، بهدف تجميع وتنقيح حسابات الطاقة وحسابات انبعاثات الهواء ومؤشرات المخاطر المادية ومخاطر الانتقال في حالة موزمبيق. ونُظمت بالاشتراك مع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ دورة تدريبية بشأن تجميع حسابات الطاقة وحسابات انبعاثات الهواء للبلدان المشاركة في هذا المشروع.

## هاء - فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية (بقيادة المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني)

66 - فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية هو فريق متروبولي تابع للجنة الإحصائية يوفر منتدى للخبراء من مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجموعات البحثية وغيرها لدعم المزيد من التطورات المنهجية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتنفيذها. ويجتمع الفريق سنوياً لمناقشة المواضيع البحثية وينسق برنامج عمله بشكل وثيق مع لجنة الخبراء. ومن أجل تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، اتفق فريق لندن، بالتنسيق مع اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، على العمل بشكل تعاوني على إعداد أوراق موقف بشأن القضايا ذات الصلة وتوفير منتدى للمناقشة المتعمقة.

67 - وعُقد الاجتماع الثلاثون لفريق لندن الذي استضافه مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي في واشنطن العاصمة في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024[13]. وقد خَصص الاجتماع أكثر من يومين كاملين للأوراق التي أُعدّت لأغراض تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بشأن المواضيع التالية: معالجة التدفقات التي يسببها الإنسان داخل البيئة؛ ومعالجة مخططات ومسائل تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات في حسابات الضرائب والإعانات؛ والنظم المحاسبية المتعلقة بمصروفات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ ومعالجة المياه في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ وتعريفات رأس المال الطبيعي ونطاقه؛ وحسابات التربة. وسيتم تنقيح الأوراق مع مراعاة الآراء الواردة وسيتم إدراجها مباشرة كمدخلات في عمل فرق العمل التي أنشئت لأغراض تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ودُعي خبراء فريق لندن للتعبير عن اهتمامهم بالانضمام إلى فرق العمل هذه.

68 - وشهد الاجتماع أيضا جلسات مخصصة لمناقشة القضايا المتعلقة بحسابات النظام الإيكولوجي والغابات، والقيم النقدية المرتبطة بخدمات النظام الإيكولوجي، والنظم المحاسبية المتعلقة بالمخاطر ومؤشرات المخاطر، وغيرها من أوجه تطبيق الإطار المركزي. وأخيراً، استعرض فريق لندن، في جلسة احتفالية مخصصة للاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيسه، دوره الحاسم في وضع المعايير الحالية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وسبل المضي قدما ونوادر من الاجتماعات الـ 29 السابقة.

69 - ووافق فريق لندن في اجتماعه الثلاثين على استعراض ولايته وتعديل اسمه ليعكس بشكل أفضل نطاق عمله في مجال نظام المحاسبة الاقتصادية - البيئية، مع مراعاة الولاية والإدارة الجديدتين للجنة الخبراء. وسيقدم تقريرًا إلى اللجنة الإحصائية بمجرد الانتهاء من الاستعراض. وستستضيف هيئة الإحصاء في إستونيا الاجتماعَ المقبل لفريق لندن في أيلول/سبتمبر 2025 في تالين. وسيكون الاجتماع فرصة لمواصلة مناقشة التقدم المحرز في المسائل المتعلقة بتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وكذلك تبادل الخبرات والقضايا المنهجية المتعلقة بالنظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

## خامسا - نقاط للمناقشة

70 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **إقرار برنامج العمل لتحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، الذي يغطي قائمة المسائل المتعلقة بالتحديث، وعملية التحديث، والتمويل، والاتصال والمشاركة مع أصحاب المصلحة، على النحو الوارد في الفرع ثانيا-ألف-دال؛**

(ب) **إقرار تحديث ولاية لجنة الخبراء وإدارتها، على النحو الوارد في الفرع ثالثا؛**

(ج) **الإعراب عن آرائها بشأن برنامج العمل العام للأفرقة العاملة واللجان التقنية التابعة للجنة الخبراء، على النحو الوارد في الفرع رابعا-ألف-دال؛**

(13) انظر https://seea.un.org/events/london-group-environmental-accounting-30th-meeting.

(د) الإعراب عن آرائها بشأن مواصلة انخراط لجنة الخبراء في مبادرات الاقتصاد الدائري والتنوع البيولوجي والسياحة المستدامة، وكذلك مبادرات تغير المناخ، بما في ذلك المرحلة الثالثة من المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات وتوصياتها بشأن تغير المناخ، على النحو الوارد في الفرع رابعا-ألف؛

(هـ) الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في دعم تنفيذ النظام المحاسبي للنظم الإيكولوجية المشمول بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ولا سيما بالنسبة لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وفي وضع توجيهات لتجميع حسابات النظم الإيكولوجية، على النحو الوارد في الفرع الرابع-باء-2؛

(و) الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في وضع قواعد البيانات العالمية للمجالات ذات الأولوية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والخطط المتعلقة بإجراء تقييم للمجالات ذات الأولوية في المستقبل، على النحو الوارد في من الفرع رابعا-جيم؛

(ز) الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتنسيق أنشطة بناء القدرات في البلدان والمشاركة مع جهات التنسيق الوطنية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، على النحو الوارد في الفرع رابعا-دال؛

(ح) الإعراب عن آرائها بشأن برنامج عمل فريق لندن، على النحو الوارد في الفرع رابعا-هاء.